في الاجتماع الـ47 للجنة السكان والتنمية بمقر الأمم المتحدة بنيويورك

اليمن يدعو المانحين إلى زيادة الاهتمام والدعم الفني والمادي للبرامج السكانية

■ نيويورك / متابعات :

شاركت اليمن في الاجتماع الـ47 للجنة السكان والتنمية بمقر الأمم المتحدة بنيويورك حول "دراسة استعراض منجزات" المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المنعقد بالقاهرة العام 1994 بمشاركة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وقال الأمين العام للمجلس الوطني للسكان الدكتور احمد بورجي في كلمة اليمن في اجتماعات الدورة الـ 47 للجنة السكان والتنمية المنعقدة بنيويورك في الفترة 7 - 11 ابريل الجاري أن اليمن يؤيد الاستمرار في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد 2014 ، آملا أن تخرج اجتماعات الدورة الـ47 بقرارات وتوصيات تؤكد الالتزام بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان لما بعد 2014 وتحديد الأولويات العاجلة في مجال السكان والتنمية لتضمينها في برنامج التنمية العالمي لما بعد العام 2015.

واستعرض بورجي في كلمته ما حققه اليمن في مجال العمل السكاني والصعوبات والتحديات التي تواجه القضية السكانية.

وأشار إلى أن الاجتماع يأتي في ظل العديد من المتغيرات السكانية التي شهدتها اليمن خلال السنوات الماضية والتحديات التي تواجه ، خصوصا ان عدد سكان اليمن يصل إلى 25 مليون نسمة.

وأكد الدكتور بورجي أهمية دعم الدول النامية ومنها بلادنا خلال الفترة القادمة حتى نتمكن من تنفيذ برنامج العمل السكاني .

ودعا الدول المانحة والمنظمات الدولية إلى زيادة الاهتمام والدعم الفني والمادي للبرامج السكانية في اليمن .

يوم الصحة العالمي 2014« لدغة صغيرة... خطر كبير »

د. العلوان: التدابير الوقائية تعتمد على ضمان وعي الناس بالمحافظة على نظافة البيئة

■ متابعة / بشير الحزمي :

ذكرت منظمة الصحة العالمية في بيان صحفي نشر على موقعها الالكتروني أن يوم الصحة العالمي لهذا العام يُلقي الضوء على الأمراض التي تنتقل بالكائنات الناقلة للأمراض وهي كائنات صغيرة (مثل البعوض ، وذبابة الرمل ، والقراد ، وقواقع المياه العذبة) ، تنقل الأمراض وتنشرها من شخص لآخر ومن مكان لآخر ، وتتسبب في أخطار جسيمة على الصحة سواء للمقيمين أو المسافرين.

■ د. احمد شادول

■ عبد الخالق علوان

د. شادول : أكثر من ثلثي السكان في اليمن يعيش تحت خطر مهدد للحياة

وأوضحت منظمة الصحة العالمية أن الأمراض المنقولة بالنواقل تمثل 17 % من العبء العالمي التقديري لجميع الأمراض المعدية. وأكثر الأمراض المنقولة بالنواقل فتكا ، وهي الملاريا ، تسببت في وقوع ما يقدر بـ 660000 وفاة في عام 2010. فلا تمرّ دقيقة واحدة إلا وتشهد وفاة طفل جرّاء الملاريا ، وهنالك أيضاً حمى الضنك والحمى الصفراء ؛ إذ أن 40 % من سكان العالم معرضون للإصابة بعدوى حمى الضنك وهي أسرع الأمراض المنقولة بالنواقل نموا في العالم بزيادة قدرها 30 ضعفاً في وقوع المرض على مدى السنوات الـ 50 الماضية.

وبمناسبة يوم الصحة العالمي أكد الدكتور علاء الدين العلوان، المدير الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط على التحديات الرئيسية المرتبطة بالأمراض التي تنتقل بالكائنات الناقلة للأمراض وأهم هذه التحديات أنه - باستثناء الحمى الصفراء- ليس لهذه الأمراض لقاحات مضادة.

وأوضح المدير الإقليمي سبل الوقاية قائلاً : "تعتمد التدابير الوقائية المتاحة بشكل رئيسي على ضمان وعي الناس بوجوب المحافظة على نظافة البيئة ، واتخاذ إجراءات وقائية شخصية، والاستخدام الرشيد لمبيدات الحشرات لرش المنازل والمواقع التي تتكاثر فيها الكائنات الناقلة للأمراض. وهناك إجراءات بسيطة وعالية المردود يمكنها أن تنقذ الأرواح ، مثل توفير واستخدام الناموسيات ، وتغطية حاويات المياه ، والتخلّص من المياه الراكدة في الأماكن التي يتكاثر فيها البعوض ، مثل الحاويات غير المستخدمة ، وأحواض الزهور والإطارات القديمة » .

وأكد الدكتور العلوان على أن التشخيص الباكر والمعالجة الفورية وتكامل أدوار القطاعات المعنية مثل وزارة الصحة ، والزراعة والري، والبلديات وإشراك المجتمع والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام لها أهمية كبيرة سواءً في قطع دورة انتقال المرض أو في ضمان الحصول على أفضل الحصائل الصحية : أصبح من الثابت أن التدخلات المتكاملة أكثر فعالية ، وأكثر مردوداً ، وأكثر ملاءمة لسلامة البيئة وأكثر استدامة مما يعرف باسم الأساليب العمودية.

وفي السياق ذاته سيقول ممثل منظمة الصحة العالمية في اليمن الدكتور احمد فرح شادول في مناسبة احتفال اليمن بيوم الصحة العالمي : "اختيار شعار "لدغة بسيطة تساوي خطراً كبيراً" ، ليوم الصحة العالمي الذي تحتفل به اليمن وسائر بلاد العالم وهو من اجل رفع مستوى الوعي بالتهديدات التي تسببها الكائنات الناقلة للأمراض" .

وأوضح شادول أن اليمن تعتبر واحدة من الدول التي تعاني من استيطان عدد من هذه الأمراض ، حيث يعيش أكثر من ثلثي السكان فيها تحت خطر مهدد للحياة يتمثل في نوع معين من الملاريا وهي الملاريا المنجلية ، بالإضافة إلى أن نسب وتيرة تفشي داء الليشمانيات الحشوي وحمى الضنك النزفية في زيادة مطردة خلال السنوات القليلة الماضية.

وقال « حتى يومنا هذا لا توجد لقاحات حول العالم مضادة لهذه الأمراض التي تنقلها الكائنات الناقلة للأمراض باستثناء الحمى الصفراء ، غير أن هناك تدابير وقائية يمكن للناس اتباعها لحماية أنفسهم أهمها نظافة البيئة واستخدام المواد الطاردة للحشرات والتخلص من المياه الراكدة وغيرها من التدابير » .

ولفت شادول الى أن النساء الحوامل والأطفال دون سن الخامسة في اليمن وخاصة ممن يعيشون في المناطق النائية والريفية ، إضافة إلى النازحين واللاجئين يعتبرون أكثر المجموعات السكانية المعرضة لهذه الأمراض التي لا يقتصر أثرها السلبي على الجانب الصحي فقط بل على الجانب التنموي أيضا.

ووفقا لمنظمة الصحة العالمية فإن من الأمراض التي تنقلها الكائنات الناقلة للأمراض ما يسبب تشوه الجسم ويلحق بالمصاب الوصمة ، مثل داء الليشمانيات ، والعمى النهري ، وداء الفيل ، وتؤدي هذه الأمراض إلى إحداث العجز لدى المصابين بها ، وقد يقود إلى إقصائهم من المجتمع.

ويشيع وجود الأمراض التي تنقلها الكائنات الناقلة للأمراض في المناطق والأماكن الاستوائية وشبه الاستوائية حيث يصعب الوصول إلى نظم مياه الشرب والصرف الصحي الآمنة. غير أنه ، مع مرور السنوات ، أدى التغيُّر المناخي ، والحراك السكاني بسبب الصراعات ، والتوسُّع العشوائي في العمران ، وسوء أوضاع المساكن ، وشح المياه المأمونة ، وتدني حالة الإصحاح إلى انتشار بعض هذه الأمراض في أماكن لم تكن تنتشر فيها من قبل ، كما توسع نطاق سرايانها ، وازدادت كثافتها في المناطق التي كانت تنتشر فيها من قبل.

وذكرت منظمة الصحة العالمية أنها في يوم الصحة العالمي تحث الحكومات على تأمين وجود نظم ترصُّد قوية وتأمين خدمات التشخيص السريعة والملائمة بما يضمن إنقاذ الأرواح، مؤكدة أنها على أهبة الاستعداد للدعم والمساندة .. داعية إلى البناء على ما تم اكتسابه من خبرات في الماضي ، والاستمرار في الالتزام وتسريع وتيرة ما يتم القيام به من جهود لمكافحة هذه الأمراض والقضاء عليها في الإقليم .

في ختام الاجتماع الخامس عشر المنعقد بجامعة الدول العربية بمشاركة بلادنا

دعوة إلى تعزيز الشراكات مع منظمات المجتمع المدني التي تعمل في مجال السكان والتنمية

■ متابعة / بشير الحزمي :

دعا رؤساء المجالس واللجان الوطنية للسكان في البلدان العربية في ختام الاجتماع الخامس عشر الذي عقد بمقر الامانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة منتصف الشهر الماضي بمشاركة بلادنا الحكومات العربية الى تعزيز الشراكات مع منظمات المجتمع المدني التي تعمل في مجال السكان والتنمية.

وطالبوا في توصياتهم النابعة من حرصهم على متابعة مخرجات المؤتمر الاقليمي العربي للسكان والتنمية والذي عقد في القاهرة فى يونيو 2013 والإعلان الصادر عنه، والأخذ بالاعتبار المراجعة الدولية للمؤتمر الاقليمي للسكان والتنمية والتقرير العالمي الذي صدر عنها والذي تم إطلاقه يوم 12 فبراير 2014 حول تقييم حالة تنفيذ برنامج عمل مؤتمر القاهرة 1994 ، والتأكيد على أن المحاور الخمسة للأجندة التطلعية للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية: الكرامة وحقوق الإنسان الصحة ، التنقل والمكان، الحوكمة والمساءلة والاستدامة تتفق وقضايا وأولويات المنطقة العربية في مجال السكان والتنمية طالبوا جامعة الدول العربية وصندوق الأمم المتحدة للسكان والاسكوا والهيئات الأممية والإقليمية المعنية إلى بمواصلة دعم جهود الدول العربية في إبراز أولويات المنطقة في الاستحقاقات القادمة في مجال السكان والتنمية.

ودعوا في توصياتهم في ختام الاجتماع الذي نظمته الأمانة العامة لجامعة الدول العربية- القطاع الاجتماعي (إدارة السياسات السكانية والمغتربين والهجرة) بالشراكة مع صندوق الامم المتحدة للسكان واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا الحكومات العربية إلى دعم المجالس واللجان الوطنية للسكان ومن في حكمها سياسيا وإداريا وتمكينها ماديا وبشريا لإعداد التقارير والدراسات اللازمة لتقييم التقدم المحرز وتطوير سياسات سكانية تندرج أهدافها ضمن خطط التنمية الشاملة وآليات للتنفيذ والمتابعة والتقييم.

وأكدوا ضرورة تطبيق أحكام التوصية 118 الصادرة عن إعلان القاهرة للسكان 2013 والتي تدعو الدول العربية إلى تعزيز دور المجالس واللجان الوطنية للسكان وقيام من ليس لديها مثل هذه الهيئات بإنشائها في أقرب وقت.

ودعت المجالس واللجان الوطنية للسكان الحكومات إلى الالتزام بحضور الفعاليات الخاصة بمناقشة برنامج السكان والتنمية ما بعد 2014 وأجندة التنمية لما بعد 2015.

وطالبوا جامعة الدول العربية بتفعيل اللجنة المصغرة المنبثقة عن المجالس واللجان الوطنية للسكان والدعوة إلى انعقادها في اقرب وقت ممكن.

ودعت التوصيات جامعة الدول العربية وصندوق الأمم المتحدة للسكان والإسكوا إلى التنسيق مع الحكومات من أجل إيجاد آلية لتفعيل إعلان القاهرة كوثيقة عربية موحدة وترجمته إلى برنامج عمل تقوم على أساسه الدول بوضع خارطة طريق لقضايا السكان والتنمية ما بعد2014.

كما دعوا جامعة الدول العربية وصندوق الأمم المتحدة للسكان والإسكوا لاقتراح آلية لمتابعة تنفيذ برنامج عمل إعلان القاهرة 2013 وعرضها على الدول .

وأكد المشاركون في الاجتماع الخامس عشر لرؤساء المجالس واللجان الوطنية للسكان في البلدان العربية على التوصيتين 19 و 22 من إعلان القاهرة ، والتأكيد على حق الشعوب العربية بالعيش الآمن والتنقل بأمان وخاصة الشعب الفلسطيني الذي يرزح تحت الاحتلال.

ودعوا الدول الأعضاء إلى التنسيق مع بعثاتها الدائمة لدى الأمم المتحدة وضرورة تضمين الوفد المشارك في دورات لجنة السكان والتنمية ممثلاً عن المجلس/ اللجنة الوطنية للسكان أو من في حكمها.

كما دعا المشاركون إلى تضمين اثر التغيرات الديموغرافية بصفة عامة وخاصة الهجرة القسرية الناتجة عن النزاعات، والحروب والاحتلال على التنمية في المنطقة العربية ، التأكيد على أهمية تمكين الشباب العربي ، تعزيز المساواة وتمكين المرأة والفتاة ، الصحة الإنجابية والجنسية في كلمة جامعة الدول العربية أمام لجنة السكان والتنمية في دورتها 47 المنعقدة في نيويورك في الفترة 7 - 11 ابريل 2014 .

وأكدت التوصيات على تعزيز دور المجالس واللجان الوطنية للسكان ومن في حكمها في الدول العربية لإدراج القضايا السكانية في أجندة التنمية لما بعد 2015 من خلال مشاركة فعالة في المشاورات على المستوى الوطني ، الإقليمي والدولي. والتأكيد على أهمية توفير البيانات والمعلومات لرسم السياسات والخطط والبرامج المتعلقة بالسكان والتنمية.

وثمن رؤساء المجالس واللجان الوطنية للسكان في الدول العربية الجهود المبذولة من قبل جامعة الدول العربية - القطاع الاجتماعي- إدارة السياسات السكانية والمغتربين والهجرة للعمل الدؤوب الذي تقوم به في الاهتمام بالقضايا السكانية في العالم العربي والعمل على تسليط الضوء على التحديات التي تواجهها الدول العربية من اجل تحقيق أهداف مؤتمر السكان والتنمية لمواجهة هذه التحديات في المستقبل.

كما ثمنوا مبادرة جامعة الدول العربية استضافة الاجتماع الخامس عشر لرؤساء المجالس واللجان الوطنية للسكان بمقر الأمانة العامة في هذه المرحلة الدقيقة التي تمر بها المنطقة العربية، لتعميق فرص التشاور وتبادل الخبرات، وجهود صندوق الأمم المتحدة للسكان وبخاصة المكتب الإقليمي للدول العربية لما يقدمه من دعم للدول العربية كان له الأثر البالغ في وضع وتنفيذ البرامج السكانية وطنيا و إقليميا، كما يحيون الشراكة المتعززة بين جامعة الدول العربية وصندوق الأمم المتحدة للسكان واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

وثمنوا أيضا جهود منظومة ووكالات الأمم المتحدة والتي من شأنها المساهمة في تحديد أهداف وأولويات القضايا السكانية في البلدان العربية في الأجندة العالمية للتنمية ما بعد 2015 وخاصة في هذه الفترة المفصلية. وجهود الخبراء والاستفادة من الدراسات التي تم عرضها خلال الاجتماع.

ويعتبر الاجتماع السنوي لرؤساء المجالس واللجان الوطنية للسكان في الدول العربية الذي تعقده ادارة السياسات السكانية والمغتربين والهجرة في القطاع الاجتماعي منذ عام 1998 ويصادف دورته الخامسة عشرة هذه السنة تتويجا لعملية المراجعة وللعمل المثمر والدءوب والشراكة الناجعة بين جامعة الدول العربية ، وصندوق الأمم المتحدة للسكان واللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا ،وناقش الاجتماع في هذه الدورة التقريرين العالمي والعربي للسكان والتنمية.

وقد هدف الاجتماع إلى الوصول إلى رؤيا عربية موحدة لمستقبل القضايا السكانية في الوثيقة النهائية ، كما هدف أيضا إلى تعميق الشراكة وتبادل الخبرات بين الدول العربية ، والدعم العلمي لتلك المجالس باعتبار المنوط بها تنفيذ ومتابعة السياسات السكانية الوطنية .

ويأتي هدف بهذا الاجتماع انطلاقا من توصية إعلان الدوحة بخصوص الشراكة والتي تنص على: دعوة جامعة الدول العربية وصندوق الأمم المتحدة للسكان والمنظمات ذات العلاقة إلى وضع خطط وبرامج لتعزيز قدرات المجالس اللجان والهيئات المماثلة ، وتقديم المساعدة إلى البلدان في عملية إنشاء هذه المؤسسات.

كما هدف الاجتماع أيضا إلى تمكين الدول العربية من الاستفادة بأقصى قدر ممكن من المشاركة في اجتماع لجنة السكان والتنمية في الدورة 47 المنعقدة في نيويورك 11-7 ابريل الجاري.

المياه وأمن الغذاء..هم أم وهَم اكتفاء..؟؟

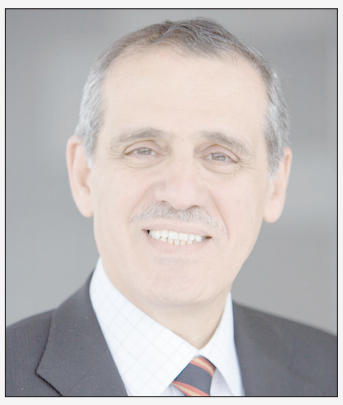

م. العلوان

(الأمن المائي يعد أساساً ومحدداً وضامناً لمدى استقرار الإنسان في هذا البلد أو ذاك كون الإنسان هو العنصر الرئيسي في معادلة الحياة التي تشمل متغيرات لا يمكن استبدالها أوإكثار المتاح منها كالمياه ، ومتغيرات أخرى كالغذاء يمكن استبدالها واستيرادها وتوفيرها بطرق ومناحي شتى).

تدار المياه في مختلف بلدان العالم بعدة أنماط اشهرها هما إدارة الطلب على المياه وإدارة العرض. ففي حين تركز الأولى على تبني إجراءات وأدوات تقنين الطلب المتزايد على المياه ورفع كفاءة استعمالها، نجد أن الأخرى تعمل على زيادة المتاح والمعروض من المياه لمواءمة الطلب المتزايد على المياه. فإذا كان الأمر كذلك فمن المنطقي أن الدول الفقيرة بمصادرها المائية تتبنى النمط الأول لإدارة المياه بينما تتبنى الدول الغنية مائيا النمط الثاني مع عدم إغفال كلا الجانبين للنمط الآخر لإدارة المياه في حالة تبنيه لأحد الأنماط المذكورة، ومن هنا نشأت فكرة التكامل في إدارة المياه وتبلورت على أنها تبن لمختلف الأدوات والإجراءات وتنسيق مختلف الجهود والتدخلات لإدارة موارد المياه واستخداماتها بتكاملية وكفاءة وفعالية عالية وكذلك الموارد الأخرى ذات الصلة، الأمر الذي ينجم عنه تعظيم مستوى الرفاه الإقتصادي والإجتماعي للسكان شريطة عدم الإضرار بالنظم البيئية وبحقوق الأجيال القادمة في الحصول على كميات مياه آمنة وكافية.

الأمر الذي يدعو للحيرة أن معظم إن لم يكن جميع الدول العربية وفي مقدمتها اليمن ودول الخليج وعدد من دول شمال افريقيا عملت على تبني نمط إدارة العرض خلال الفترة التي امتدت من السبعينات الى التسعينات على الرغم من أنها مصنفة ضمن الدول الأشد فقراً بالمياه على مستوى العالم مهملة في الوقت ذاته الجانب الآخر الأكثر ملاءمة وأولوية لتبنيه في المنطقة العربية وهو إدارة الطلب على المياه. هذه المحاولة التي امتدت لقرابة ثلاثة عقود أنفق عليها كم هائل من الأموال الضخمة والمقدرات الأخرى لإنشاء أنهر صناعية وسدود مائية، وأمطار صناعية، واستنزاف رهيب لموارد المياه الجوفية العميقة التي في جلها ما تكون محدودة وغير متجددة.. إلخ والتي غالباً ما وجهت لتحقيق حلم تحقيق الأمن الغذائي ليس للمنطقة كنطاق واحد وإنما لكل دولة على حدة، لتكتشف تلك الدول والحكومات بعد ثلاثين عاماً أن ما ظنوه حلماً سعوا لتحقيقه لم يتعد مجرد وهم خاطئ الفهم استنفد الكم الهائل من مقدرات الأمة المائية والمالية والبشرية في حصيلة مأساوية أبرز معالمها استنزاف وتلويث ونضوب العديد من الاحواض المائية، ارتفاع كلف استخراج وضخ المياه وكلف الغذاء، إيجاد سدود مائية نجمت في الغالب عن مشاكل اجتماعية وبيئية ونزاعات مائية جمة، ...إلخ والأهم من ذلك كله هو فقدان إطار زمني مقداره ثلاثة عقود كان من الممكن فيه بناء نظم إدارة متكاملة للمياه بقدرات وبنى مؤسسية عالية وتحقيق استدامة وتنمية شاملة في كل بلد من البلدان العربية.

هذا لا يعني أن التوجه الخاطئ كان مقصودا ولكن الفهم الخاطئ للمفاهيم وعدم الاهتمام بمبادئ وأسس وقدرات التخطيط المتكامل عند البدء أدى بالجميع إلى الأوضاع المائية الراهنة.

فعلى سبيل المثال، كان هَمُّ تحقيق الأمن الغذائي لدول المنطقة من أبرز الدوافع والمبررات لمثل ذلك التوجه الخاطئ حيث تم تفسير الأمن الغذائي آنذاك في سياق واتجاه فردي (منحرف) مفاده أن كل بلد يجب أن يزرع كل ما يحتاجه وينتج كل ما يحتاجه ويصنع كل ما يحتاجه وكأن كل دولة عالم قائم بذاته مما حول الهَم إلى وَهم. فلا الأديان ولا مبادئ الإنسانية دعت إلى مثل هذا التفرد فالعيش فعلى سبيل المثال يقول الله جل وعلا (يأيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله اتقاكم) فالتعارف في الآية يقتضي التعايش والتبادل والتنافع والتكامل بين الناس من مختلف الأجناس. مثال آخر، لو طبقنا هذا النهج على مستوى الأسرة والفرد فهل سيستطيع كل فرد منا أن يزرع غذاءه ويعالج أسرته ويصلح سيارته ويبني بيته و..و.. الخ فقط ليكون لديه اكتفاء ذاتي وعدم التجاء أو إحتياج للآخر؟؟!! أي عاقل لن يتردد عن الجزم بأن هذا جنون ووهم وضربٍ من المستحيل. وكذلك الحال بين الدول والشعوب، يجب أن يكمل بعضها بعضاً بحيث يوفر بعضها الغذاء والآخر الكساء وغيرها الدواء و..الخ.

إذا سلمنا بذلك فيجب علينا إعادة النظر في مفهوم الأمن الغذائي وأن نتناوله في إطار متكامل مع منظومة الأمن المائي أولاً. بمعنى آخر أن الأمن الغذائي يتوفر حين تتوفر لِك القدرة على توفير الغذاء سواء بزراعته أو القدرة الشرائية على توفيره. فمثلاً اليابان وألمانيا لا تزرعان القمح الكافي لشعبيهما ومع ذلك يتمتعان بمستوى أمن غذائي عال عبر قيامهما بتصنيع مختلف الأجهزة والآلات ووسائل النقل المختلفة...الخ وتصديرها لشعوب العالم وتوفير قدرة شرائية عالية لتوفير الغذاء المطلوب من دول أخرى. بالمقابل نجد أن دولة مثل المملكة العربية السعودية أهدرت معظم مواردها المائية الجوفية لإنتاج القمح خلال العقود الماضية فلا هي حققت مستوى أمن غذائي ولا هي حافظت على أمنها المائي وكان الحري بها أن تسخر موارد النفط لتوفير الغذاء بطرق اقتصادية متكاملة وكفؤة سواء كانت محلية أو خارجية.

نحن في اليمن أيضا على الرغم من شحة مواردنا المائية نعمل منذ عقود على إنتاج محاصيل ذات استهلاك عال للمياه وتصديرها للخارج والأسوأ من ذلك أن طريقة إنتاجنا لتلك المحاصيل تقليدية تهدر الماء والمال وتقلل من العائد المالي للصادرات.

لذلك يجب علينا التعامل بمهنية واحترافية عالية مع مسألة الأمن الغذائي في إطار منظومة التكامل في إدارة موارد المياه والموارد الأخرى ذات الصلة المذكورة آنفاً عبر تسخير مواردنا المائية لإنتاج أكبر عائد اقتصادي أيا كان نوعه بأقل كمية مياه ممكنة وبكفاءة عالية توفر لنا القدرة على توفير الغذاء من مصادر مستدامة محلياً او خارجياً وتضمن لنا في الوقت ذاته الحفاظ على أمننا المائي الذي يعد الأساس والمحدد والضامن لمدى استقرار السكان الذي يعد العنصر الرئيسي في معادلة الحياة التي تشمل متغيرات لا يمكن استبدالها أإكثار المتاح منها كالمياه ، ومتغيرات أخرى كالغذاء يمكن استبدالها واستيرادها وتوفيرها بطرق ومناح شتى.

■ خبير الإدارة المتكاملة للمياه